المعاجم الموسوعية العربية
بين الواقع والطموح

د. فاتن خليل محجازي

مدخل البحث:

- **تحديد مصطلح «المعجم الموسوعي اللغوي»**

تعرف الموسوعة البريطانية المعجم بأنه مرجع تنتظم فيه قوائم الكلمات وتعطي معانيه، وبالإضافة إلى تحديد الكلمات يزودنا المعجم بمعلومات حول لفظ الكلمات، ورسمها الهجائي، وصيغها، وأصلها الاشتقاقي، ويقدم المعلومات الصرفية والنحوية، والمعلومات الموسوعية. كما أن المعجم يزودنا بالشواهد التي توضح استعمالات الكلمة، وهذه الشواهد يمكن تأريخها لبيان الاستعمالات المبكرة للكلمة في معانيها الخاصة بالفترة الزمنية المحددة بالشاهد[1].

هذا ما يفترض في المعاجم الموسوعية، وهي المعاجم التي هدفت إلى جمع ألفاظ اللغة عامة دون تخصيص بموضوع أو بناء، فهي تقابل المعاجم المتخصصة، وتختلف عن الموسوعات، فالمعجم يفسر الكلمات بينما تفسر الموسوعة الأشياء ومع ذلك فمن العسير إنشاء معجم دون عناية كبيرة بالأشياء، والأفكار التجريدية.

وقد يحصل التداخل بين المعجم والموسوعة من حيث الوظيفة، أو التوجه، أو التسمية فيصبح المعجم أشبه بالموسوعة عند احتوائه على معارف، أو معلومات، أو مفردات حضارية خارجة عن مجاله الذي يهتم به وهو متن

اللغة، أو عند توسعه في الشرح، وميله إلى التفصيل فيما من شأنه الاختصار، وجنوحه إلى الاستطراد كما هو الحال بالنسبة إلى معظم المعاجم العربية[٢]، التي عرفت نوعين من المعاجم: معاجم تهتم باللغة، ومعاجم تهتم بالأشياء لكن ليس كل معجم يهتم بالأشياء موسوعة لأن الموسوعة تفترض الشمولية مما لا ينطبق على المعاجم المتضمنة أنواعاً خاصة من الموضوعات غير اللغوية مثل: «المعجم الأصغر» و«المعجم الأوسط» و«المعجم الكبير» في أسماء القرّاء وقراءاتهم لمحمد بن الحسن الأنصاري النقاش (ت٣٥١هـ)[٣]، و«معجم الأدباء» و«معجم البلدان» لياقوت الحموي (ت ٦٢٦) وغيرها، وبالتالي نختلف مع الدكتور محمد رشاد الحمزاوي الذي يعد كل معجم اهتم بالأشياء موسوعة عندما حاول أن يميز بين المعاجم اللغوية والموسوعات، يقول د. الحمزاوي: «المعجم يستوجب أن يعرف بحسب طبيعة المعلومات التي يوفرها عن اللفظ المدخَل، أو ما يسمى قديماً وحديثاً بالمادة. وهذه الطريقة تساعدنا على التمييز بين نوعين غالبين من المعاجم، وهما معجم الكلمات، ومعجم الأشياء، فالأول يهتم بوضع الكلمة دلالياً وصوتياً، وصرفياً، ونحويّاً، وأسلوبيّاً، واستعمالاً في سياق معين كثيراً ما يعتمد الشواهد، أما معجم الأشياء، فإنه يهتم بالشيء أو الموضوع الذي يعبر عنه بكلمة من الكلمات، معتمداً في ذلك جملاً تصف ذلك الشيء أو الموضوع، واستعماله، وأصله، ومكانته من ثقافة المجموعة المعنية، وعلى هذا الأساس يمكن أن نقر أن معجم الكلمات هو المعجم اللغوي، وأن معجم الأشياء هو المعجم الموسوعي أو الموسوعة فضلاً عما يتميز به الأول عن الثاني في مستوى ترتيب المداخل أو المواد، فالنوع الأول يهتم بمفردات اللغة واستعمالها، والثاني يركز اهتمامه على المضمون الذي تحيل إليه الكلمات، ويمكن أن يتميز المعجم

الموسوعي عن المعجم اللغوي باستيعاب أسماء الأعلام والبلدان، وإن كان من الممكن أن يستوعبها المعجم اللغوي فيصبح معجماً لغوياً موسوعياً»[٤].

وتحديدنا للمصطلح «**المعجم اللغوي الموسوعي: هو المرجع الذي تنتظم فيه قوائم الكلمات الموجودة في لغة ما، ويعطي معانيها، ويبين تكوينها الصوتي، والصرفي، وكيفية استعمالها في إطار السياقين النظمي النحوي والاجتماعي، ويثبت شكلها الكتابي والصوتي**».

- **المعاجم الموسوعية التي ألفها العرب القدماء:**

وقد حاول العرب إنشاء مثل هذه المعجمات في فترة مبكرة من تاريخ الدرس اللغوي العربي فأبدع الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٥هـ(أول نظرية معجمية عربية، وحاول أن يطبقها في **كتاب العين** المعروف، تتابعت بعده محاولات التأليف المعجمي التي هدفت إلى الإحاطة بكل مفردات اللغة ويبدو هذا الهدف في الأسماء التي اقترحت لتكون عناوين هذه المعجمات من مثل «**المحيط في اللغة**» للصاحب بن عبّاد (ت٣٨٥هـ[٥]، و«**المحكم والمحيط الأعظم في اللغة**» لابن سيده (ت٤٥٨)[٦]، و«**لسان العرب المحيط**» لابن منظور (ت٧١١هـ[٧]، و«**القاموس المحيط**» للفيروزابادي (٨١٧هـ[٨]، وغيرها.

ويعد «**لسان العرب**» أول معجم موسوعي لأنه لا ينزع إلى انتقاء مادته[٩]، كما في «**جمهرة اللغة**» لابن دريد (٣٢١هـ[١٠]، و«تهذيب اللغة» (٣٧٠هـ[١١]، و«تاج اللغة وصحاح العربية» للجوهري (ت٥٨٣هـ[١٢]، ولا يقف عند حدود اللغة ومفرداتها وإنما تجاوز ذلك إلى حضارة اللغة، وهو هدف انفرد به ابن منظور عن غيره من علماء المعاجم منذ الخليل حتى اليوم[١٣].

وقد جاء الفيروزابادي (ت٨١٦هـ(ليلخص ما جاء من معاجم سابقة كالمحكم والعباب، وحذف الشواهد، وأضاف مادة جديدة خاصة بالأعلام والنباتات، وبذلك ضم القاموس مادة لغوية متنوعة قد شرحت شرحاً بسيطاً محذوف الشواهد مطروح الزوائد مما أتاح لهذا المعجم شهرة واسعة وانتشاراً كبيراً.

وقد كان إيجاز القاموس المحيط، وغموضه مع شموله وكثرة استعماله سبب تأليف معجم «**تاج العروس من جواهر القاموس**»[١٤]، للزبيدي (ت١٢٠٥هـ(ويتضح من المقدمة التي جاءت في تاج العروس أن السيد مرتضى الزبيدي قد هدف إلى إيراد جميع ما في القاموس، وتحقيقه تحقيقاً علمياً وشرحه والتنبيه على مراجعه والاستشهاد عليه.

- **النظرية المعجمية العربية وتطورها:**

ونستطيع أن نميز بين مرحلتين من مراحل التأليف المعجمي عند العرب: المرحلة الأولى تتمثل **بفترة الاحتجاج** ونأخذ مثالاً عليها «**كتاب العين**» للفراهيدي.

والمرحلة الثانية تتمثل بالتأليف في **فترة ما بعد الاحتجاج** ونأخذ منها «**لسان العرب المحيط**» و«**القاموس المحيط**» و«**تاج العروس من جواهر القاموس**».

إن التقسيم هنا سوف يسمح بمتابعة **النظرية المعجمية العربية** وملاحظة ما طرأ عليها من تطور، وبالتالي تعقب الأخطاء التي ارتكبها اللغويون العرب لتصحيحها، ومتابعة الطريق نحو معجم عربي موسوعي يلبي متطلبات المرحلة الحضارية المعاصرة مما نطمح إليه.

ويبدو الطموح هنا نوعاً من الخيال والجموح، فاللغة العربية العريقة مكونة من مجموعة من الطبقات التاريخية المتمايزة بعضها مازال مغيّباً عن الوصف مما يثير إشكالية معقّدة حول صحة إطلاق تسمية «**معجم موسوعي**» على واحد من المعاجم المعروفة، أو القدرة على صناعة «**معجم موسوعي لغوي علمي**» يضم مفردات اللغة العربية التي استخدمت سابقاً، أو تستخدم اليوم، أو سيلاحق ما تبدعه اللغة في الغد.

أ: فترة الاحتجاج:

ظهرت في القرن الثاني الهجري أول نظرية معجمية عربية مكتملة بمعجم لغوي هو «**كتاب العين**»، توفرت فيه أغلب العناصر من مداخل، وترتيب، وتعريف، وشواهد، وأساليب غايتها الإحاطة بخطاب العربية وفصاحته وبيانه، وبالتالي بمقولاته في المجتمع والكون وقد وصفها د. محمد رشاد الحمزاوي بأنها «رؤية جامعة سلطها الفكر العربي الخليلي على المعرفة عموماً والعربية خصوصاً، وعلى مناهج تنظيمها، وتصنيفها من خلال آليات لغوية كونية وسيلتها عربية حتى يدرك الفكر الكوني والعربي منزلة خطابه الاجتماعي، والثقافي، والحضاري في محيطه القريب والبعيد. فهي تنطلق من ثلاث مصادرات تعتمد مثل العلوم التجريبية على الوصف والمشاهدة والاستنتاج من خلال آليات لغوية عربية. وهي بالتالي أسمى مظاهر الفكر العربي في بحثه عن مآثر الفكر العربي والكوني»[١٥]، هذه هي النظرية التي أفرزت كتاب العين قد اكتملت ونضجت في فكر عربي من الأفضل أن ينسب إلى جماعة دارسي اللغة في القرن الثاني إلا أن الفكر العلمي المنظم الذي تمتع به الخليل بن أحمد الفراهيدي قد ساهم في إخراجها بشكلها المنظم بما تمتع به من معرفة رياضية

ومنطقية فرضت منهجها سواء أكان الخليل وحده صاحب العين أم اشترك معه غيره[١٦]، فنحن هنا أمام نظرية في المعرفة أنتجها التراكم العلمي الذي خلفه الباحثون العرب.

مصادرات النظرية المعجمية في «كتاب العين»:

اعتمدت نظرية العين على ثلاث مصادرات:

أولاها: كلام العرب مبني على أربعة أصناف: على الثنائي والثلاثي والرباعي والخماسي فمن الثنائي هل، وعق، ومن الثلاثي خرج وعمر، ومن الرباعي دحرج وعبقر، ومن الخماسي اقشعرّ وسفرجل[١٧]، وهذا ما يسمح بإجراء عملية حسابية يؤخذ فيها بعدد الحروف الهجائية العربية وهي تسعة وعشرون حرفاً ونصل بالتالي إلى معرفة عدد المفردات المحتمل تشكلها، ومن أجل الدقة استخدم نظام التقليبات، وقد ميز الخليل بين المفردات المستعملة بالفعل والمفردات المهملة وهي الموجودة بالقوة.

وثانيتها: تهدف إلى التمييز بين الكلام العربي والدخيل بتطبيق بعض قوانين التشكيل الصوتي التي وصل إليها بعد ملاحظة المستعمل ونذكر منها:

– ليس بعد الدال زاي في كلام العرب[١٨].

– لا تجتمع القاف والكاف في كلمة واحدة، وكذلك الجيم مع القاف لا يأتلف إلا بفصل لازم[١٩].

– ليس في كلام العرب شين بعد لام مثل الأقلش[٢٠].

– لا يلتقي في كلمة عربية حرفان مثلان في حشو الكلمة إلا بفصل لازم[٢١].

– الهاء والحاء لا تأتلفان في كلمة أصلية الحروف إلا في النحت مثل حيهل[٢٢].

– لا تكون الكلمة رباعية أو خماسية معراة من الحروف الذلق أو الشفوية[٢٣].

وغير ذلك من القوانين التي جاءت بعد دراسة النسيج الصوتي للكلمة العربية.

وثالثتها: تقر ترتيب وتنظيم ألفاظ المعجم النظري على أساس نظام صوتي ينطلق من أكثر الأصوات عمقاً في الحلق، ووضوحاً في السمع «نصاعة»، وثباتاً في الشكل فهو «لم يبدأ بالهمزة مع أنه ينسبها إلى أقصى الحلق لما تتعرض له من التغيير والتبديل»[٢٤].

وقد استنتج بعض دارسي الفكر المعجمي العربي من هذه النظرية نتائج مختلفة هي:

١- اعتماد اللغة لبناء نظرية عربية قويمة للإحاطة بالفكر العربي على مفهوم «النظام» العلمي الذي يفترض عناصر مترابطة ومبررة في نطاق من العلوم المثبتة فقد ربط الخليل مصادرته الأولى بالرياضيات، والثانية بعلم اللغة المقارن، والثالثة بعلمين: علم الفسيولوجيا وعلم الأصوات مما وفر لنظريته الشروط الكافية لوضعها.

٢- الإحاطة برصيد اللغة العربية المطبق والنظري وبالتالي بمجالات الفكر الموجودة والمنتظرة كما يعبر عنه لفظاً «مستعمل» و«مهمل».

٣- وضع الثقافة العربية الإسلامية في مكانها من الثقافات الأخرى، وذلك بفرز ألفاظ الثقافة العربية ومفاهيمها من ألفاظ ومفاهيم غيرها من الثقافات لضبط معايير ومقاييس يقاس بها تداخل الثقافات، ومناسبات المثاقفة والحوار بين الحضارات[٢٥].

نقد نظرية العين ومنهجه:

لقد سعى الخليل إلى تأسيس نظرية معجمية علمية مستفيداً مما وصل إليه الفكر العلمي العربي في القرن الثاني الهجري، وكانت تلك أول محاولة ذات ملامح مميزة قدمها التراث العربي، وتركت آثاراً في النظريات العربية اللاحقة إلا أن ثمة مفاهيم لم تكن واضحة بالنسبة إلى من قام بتنفيذ المعجم أدت إلى اضطراب في المنهج والتطبيق كمفهومي **الحرف الهجائي والصوت اللغوي**، إذ نعثر في العين على ما يفيد تمييز الحرف الهجائي على أساس وظيفي «الحرف من حروف الهجاء وكل كلمة بنيت أداة عارية في الكلام لتفرقة المعاني تسمى حرفاً..»[٢٦]، فالنص يبين أن تغير المعنى أساس تمييز الحرف الذي قد يكون «كلمة» أو «قراءة قرآنية» هذا الحرف يتجسد في اللغة المنطوقة بمجموعة من الصور الصوتية وفقاً للسياق الذي ترد فيه. وأغلب الظن أن قرّاء القرآن هم الذين ذكروا هذه الصور الصوتية، ودون وصفها سيبويه عندما تحدث عن الحروف الفرعية المستحسنة في قراءة القرآن والشعر والحروف غير المستحسنة في قراءة القرآن والشعر[٢٧].

هذا التمييز بين المستويين اللغويين مستوى «اللغة النظام» و«اللغة الواقع» المنفّذ بالفعل أو الكلام يكشف عن نضج النظرية اللغوية التي كانت خلف المناهج المرسومة لوضع المعاجم، والنشاطات اللغوية الأخرى، ولو طبقت كما ينبغي لتجنب كتاب العين **التكرار** الذي نجده في كثير من الألفاظ التي طرأ عليها الإبدال، فنعثر مثلاً على المدخلة الواحدة في مكانين مختلفين من مثل: «نشص ونشز»[٢٨]، و«مد ومط»[٢٩]، و«شزب وشسب»[٣٠]، و«لصق ولزق»[٣١]، «والرجز والرجس»[٣٢].

وقد أدى غموض بعض التصورات إلى **اضطراب التصنيف** القائم على أساس توزيع الأصوات وفقاً لمخارجها فمن الواضح وجود خطأ في تحديد مخارج بعض الحروف العربية عند الخليل كما في الهوائية التي جمع فيها حروفاً «فونيمات» «ا، و، ي»، إلى صورة الهمزة «الألوفون» همزة بين بين «ولم يميز بين حرفي العلة» و، ي «والحركتين واو المد وياء المد». وفي ترتيب الخليل عكس للاتجاه المخرجي من الشفتين إلى الحلق الأقصى «م،و،ا،ء»[٣٣].

أيضاً فإن الخلاف حول قضية أصل المادة السائد في الفكر اللغوي في البيئة التي أثمرت العين أثر في حدوث **اضطراب في ترتيب مشتقات المُدخلة** فنجده لا يتبع ترتيباً محدداً ونذكر مثلاً ما جاء في مادة عجم حيث يقول:

«**العَجَمُ**: ضدّ العرب. ورجلٌ **أعجميّ**: ليس بعربيّ، وقومٌ **عُجْمٌ** وعربٌ. **والأعجَمُ** الذي لا يُفْصِحُ. وامرأةٌ **عجماء** بيِّنَةُ **العُجْمَةِ**. والعَجْماءُ: كلّ دابّة أو بهيمة. وفي الحديث: (جُرْحُ العجماء جُبار)... و**الأعجَمُ**: كل كلام ليس بلغة عربية إذا لم ترد بها النسبة... وتقول استعجمت الدار عن جواب السائل، والمعجم حروف الهجاء المقطعة... **وتعجيم** الكتاب: تنقيطه كي تستبين عجمته ويصح. وعُجْمَةُ الرمل: أكثره وأضخمه وأكثره تراكماً... و**عَجَمُ** التَّمْرِ: نواه، والإنسان **يَعْجُمُ** التمرة إذا لاكها بنواتها في فمه. و**عَجَمْتُ** العود: عضضتُ عليه بأسناني»[٣٤].

ونلاحظ أنه قد بدأ بالأسماء حديث يذكر اسم الجمع «العَجَمُ» ثم النسبة إلى هذا الجنس من الناس «أعجمي» ثم صيغة أخرى للجمع هي «عُجْم» ثم «الأعجم» والمؤنث «عجماء» ثم فعلاً مزيداً بثلاثة «استعجم» ثم اسمّ «المعجم» ثم مصدراً رباعياً «تعجيم».

ثم الاسم «عُجمة».. ثم مضارع الثلاثي «يَعْجُمُ» ثم ماضي الثلاثي «عَجَمَ».

أما في مادة «شسع» فيقول «**شَسَّعْتُ** النعلَ **تشسيعاً**، و**أشسَعتُهُ إشساعاً** أي جعلتُ لها شسعاً. و**الشِّسع** السَّير نفسه وجمعه **شُسُع**»[٣٥].

أي أنه يبدأ بالفعل المزيد ثم مصدره، ثم صيغة أخرى لفعل مزيد ومصدرها وبعد ذلك الصيغ الاسمية المفردة ثم الجمع.

من ناحية أخرى أدى اعتماد مادة مسموعة ومكتوبة إلى الوقوع في نوعين من الأخطاء أو **التصحيف والتحريف** وقد سجل لنا حمزة بن الحسن الأصفهاني (ت٣٦٠هـ(وأبو أحمد الحسن بن سعيد العسكري مجموعة من التصحيفات والتحريفات التي وردت في كتاب العين نذكر منها:

الخطأ	الصواب	نوع الخطأ
الخِصْب الحيّة	الحِضْب بضاد منقوطة[٣٦]	كتابي
الهميع:الموت الوحِيُّ	الهميغ بغين منقوطة[٣٧]	كتابي
السدف: الشخص	الشدف[٣٨]	كتابي/ صوتي
الحبير	الخبير[٣٩]	كتابي
شيء ربيد	رثيد[٤٠]	كتابي
كيس زبير	ربيز[٤١]	صوتي «قلب مكاني»
تقيّأت المرأة لزوجها	تفيّأت[٤٢]	كتابي
برد	بردى[٤٣]	صوتي «اختزال صائت»

ومن المآخذ على العين:

قصور التعريف وغموضه فإذا ذكر النبات أو الحيوان أو الحشرات بتعريف احتاج هذا التعريف إلى شرح وتفسير قال الخليل في مادة دع

«والدُّعاعة حبّة سوداء، تأكلها بنو فزارة. والدعاعة: نملة ذات جناحين، شُبِّهَتْ بتلك الحبة»(٤٤).

وقد يكون سبب الغموض ناتجاً عن التعريف بألفاظ العموم ومن ذلك:

الكوسج: معروف(٤٥).

النُّقّاض: نبات(٤٦).

الكُرْز: ضرب من الجوالق(٤٧).

باهلة: حي من العرب(٤٨).

أو استخدام التفسير بالتضاد والنفي حيث تفسر الكلمة بكلمة أخرى تغايرها وتخالفها في المعنى وذلك باستعمال كلمة ضد أو نقيض أو خلاف أو عبارة تفيد النفي وهذه الوسيلة لا تقدم تفسيراً دقيقاً للكلمة ومن أمثلته في العين:

طعام جَشِب: لا أدم فيه(٤٩).

الجشب: ما لم ينخل من الطعام مثل خبز الشعير وشبهه(٥٠).

وقد ذكر أصحاب المعاجم في المرحلة التالية مآخذهم على العين ونذكر على سبيل المثال ما ذكره أحمد بن ولاد من أهل القرن الثالث:

«كتاب العين لا يمكن طالب الحرف منه أن يعلم موضعه من الكتاب من غير أن يقرأه، إلا أن يكون قد نظر في التصريف، وعرف الزائد والأصلي، والمعتل والصحيح والثلاثي والرباعي والخماسي، ومراتب الحروف من الحلق واللسان والشفة، وتصريف الكلمة على ما يمكن من وجوه تصريفها في اللفظ على وجوه الحركات وإلحاقها ما تحمل من الزوائد، ومواضع الزوائد بعد تصريفها بلا زيادة ويحتاج مع هذا إلى أن يعلم الطريق التي وصل الخليل منها

إلى حصر كلام العرب، فإذا عرف هذه الأشياء، عرف موضع ما يطلب من كتاب العين»[٥١].

ب: فترة ما بعد الاحتجاج:

وعلى كون الفكر اللغوي العربي قد أصبح أكثر نضجاً على يد تلامذة الخليل، كما يبدو في كتاب سيبويه، لم تفلح الأجيال التالية في بناء معجم عربي شامل للمفردات المستعملة، ويسير على منهج علمي سليم، فقد برز عامل شديد التأثير في اللغة هو عامل الزمن، حيث نجد اللغة تتوالد فيه وتنمو وتتطور في دلالاتها وبنيتها، ولم يكن الفكر العربي مهيَّأً للتكيف مع هذا العامل، إن قدسية اللغة والفكر التوقيفي قد جمّدا المادة المعجمة عند حدود القرن الثاني الهجري، وبالتالي، انفصل الباحث اللغوي عن اللغة المستعملة وترتبت على هذا نتائج خطيرة: انحدار الدرس اللغوي بعد أن وصل المنحني إلى الذروة، فعلى الرغم من الكم الهائل من الدراسات لم نجد إضافات في مجال علم الأصوات، أو التشكيل الصوتي، أو الصرف، أو النحو بل نجد تخلّفاً ناتجاً عن الخلل المنهجي الذي أصاب البحث، لقد أصبحت مادّة البحث شواهد لغوية معزولة عن سياقها، مكتوبة من مصادر تنتمي إلى أزمنة مختلفة لا يمكن أن تكون قد نجت من تأثيره، وتشهد على ذلك كثرة التصحيفات الموجودة في المعاجم التالية. ولكن لا يمكن أن نهمل سعي المعجميين العرب نحو تصنيف أكثر سهولة للوصول إلى المادة، تصنيف يعتمد الترتيب الألفبائي كما أن تغير الشروط التاريخية قد خلق حوافز جديدة لحماية اللغة في المعاجم بتحول العرب من أمّة حاكمة ذات سيادة في عصر الخليل إلى أمّة محكومة من أجنبي يعمل على إزالة عروبتها، وقد ضعفت الثقة بالعربية لغة الأمة المغلوبة «**وصار النطق**

بالعربية من المعايب معدوداً، وتنافس الناس في تصانيف الترجمانات في اللغة الأعجمية، وتفاصحوا في غير العربية» كما قال ابن منظور معللاً تأليفه للمعجم «**فجمعت هذا الكتاب في زمن أهله بغير لغته يفتخرون، وصنعته كما صنع نوح الفلك وقومه منه يسخرون، وسمّيته لسان العرب**»(٥٢).

وفي ظل ذات الشروط التاريخية، تم تأليف «**القاموس المحيط**» و«**تاج العروس**» إذ ألف كل معجم تعقيباً على سابقه، ليسد ما به من نقص، فالقاموس المحيط ألف بدافع الإحساس بالنقص فيما تضمنته المعاجم السابقة من مفردات اللغة إلى جانب توسعها في الشروح، ووجود الفضفضة فيها، لقد دفعه هدف الجمع والاستقصاء إلى تأليف «**اللاّمع المُعْلَم العُجاب الجامِعِ بين المُحْكَم والعُباب**» لكن ضخامة المؤلّف جعلت تناوله صعباً، فاختصره في القاموس قال في مقدمة القاموس: «**غيرَ أنّي خَمّنتُهُ في ستين سِفْراً يُعْجزُ تحْصيلُه الطُّلابَ، وسُئلْتُ تقديمَ كتابٍ وجيزٍ على ذلك النّظام، وعَمَلٍ مُفْرَغٍ في قالبِ الإيجاز والإحكام، مع التزامِ إتْمامِ المعاني، وإبرام المباني، فصرفْتُ صوبَ هذا القَصدْ عناني، وأَلَّفْتُ هذا الكتاب..**»(٥٣).

أما تاج العروس من جواهر القاموس فقد أَلّفَه الإمام محب الدين أبو الفيض السيد مرتضى الحسيني الواسطي الزبيدي بسبب إيجاز القاموس المحيط وهو في نظره «أجلّ ما ألف في الفن» وأشهر المعاجم العربية، وقد حدد هدفه في المقدمة في قوله: «.. **وضع شرح عليه ممزوج العبارة، جامع لمواده بالتصريح في بعض، وفي البعض بالإشارة، واف ببيان ما اختلف من نسخه، والتصويب لما صح منها من صحيح الأصول، حاو لذكر نكته ونوادره**

والكشف عن معانيه، والإنباه عن مضاربه ومآخذه بصريح النقول، والتقاط أبيات الشواهد له..»[٥٤]، وهكذا يحدد هدفه بإيراد جميع ما في القاموس، وتحقيقه تحقيقاً علمياً وشرحه، والتنبيه على مراجعه والاستشهاد عليه.

ويمكن أن نلخص **المبادئ التي انطلق منها هؤلاء اللغويون ب:**

١- المعاجم التي وضعت قاصرة، والمعجم المثالي يجب أن يستوعب ما جاء في مصادر عديدة.

٢- اعتماد مفهوم المدونة «**وهي منهجية تطبيقية وصفية ترتكز على مجموعة من النصوص المكتوبة أو المقولة، أو مجموعة من المراجع المختارة المصداقة، تؤخذ سنداً تستمد منه مادة لغة أو معجم أو مؤلف أو موضوع من المواضيع**»[٥٥].

٣- اعتماد الجغرافية اللغوية بجمعها بين مؤلفات المشرق العربي ومؤلفات المغرب العربي.

٤- استيعاب الفكر العربي في معجم يتم بالاعتماد على أساسي الجمع والوضع، وشروطهما.

٥- اعتماد الترتيب الهجائي وفقاً لأواخر الكلمات أساس ترتيب المدخلات في هذه المعاجم.

مصادر المعاجم الموسوعية العربية:

أراد ابن منظور تأليف معجم موسوعي كبير، ولكنه لم يلجأ إلى جمع المادة جمعاً مباشراً كما فعل اللغويون في القرن الثاني، وكما فعل الأزهري في القرن الرابع، بل اعتمد على خمسة معاجم اعتماداً كاملاً، فأخذ مادتها وحشدها في كتابه، يقول ابن منظور: «**وأنا مع ذلك لا أدعي فيه دعوى،**

فأقول شافهت، أو سمعت، أو فعلت، أو صنعت أو شددت أو رحلت أو نقلت عن العرب العرباء أو حملت... فكل هذه الدعاوى لم يترك الأزهري وابن سيده لقائل مقالاً ولم يخليا فيه لأحد مجالاً»[٥٦]، وقد صرح ابن منظور بعد ذلك بمصادره التي اعتمد عليها، وهي:

١- تهذيب اللغة للأزهري (ت ٣٧٠هـ(.

٢- المحكم لابن سيده (ت ٤٥٨هـ(.

٣- الصحاح للجوهري (ت ٥٨٣هـ(.

٤- حواشي ابن بري (ت ٥٨٣هـ(على الصحاح.

٥- النهاية في غريب الحديث لابن الجزري (ت ٦٠٦هـ(.

أخذ ابن منظور ما وجده في هذه المعاجم فاجتمعت لديه مادة ضخمة، مما يجعل الوصول إلى المادة الواحدة المدخلة يستغرق صفحات عديدة، ويضيع الوقت بلا طائل، وظهرت الحاجة إلى معجم أكثر اختصاراً يحيط باللغة دون أن يتوسع في المادة بما لا يخدم المعنى، وقد تحقق ذلك في «**القاموس المحيط**» للفيروزابادي (ت ٨١٦هـ(فأقبل الناس عليه وذاعت شهرته وأصبح عنوانه بعد ذلك علماً على كل معجم عربي حديث.

اعتمد الفيروزابادي على معجمين موسوعيين هما **المُحْكم** لابن سيده، و**العُباب** للصاغاني (ت ٦٥٠هـ(، ويعتمد كل منهما على معاجم أخرى سبقتهما، فالمحكم يضم ما جاء في **كتاب العين** و**جمهرة اللغة** لأبي بكر الحسن بن دريد (ت ٣٢١هـ(و**البارع في اللغة** لإسماعيل بن القاسم القالي البغدادي (ت: ٣٥٦هـ(، أما العباب فيضم مادة معجم **مقاييس اللغة** لأحمد بن فارس (ت ٣٩٥هـ(و**تاج اللغة وصحاح العربية** لأبي نصر إسماعيل بن

حماد الجوهري، والمعاجم المؤلفة حول الصحاح، وبذلك يقوم عمل الفيروزابادي على كل هذه الجهود. ولكنه لم ينسخ ما أخذه من مصادره، بل كان يأخذ خلاصة ما فيها، ويحذف الشواهد، ويضيف إلى هذه المادة معلومات جديدة خاصة بالأعلام وبالنباتات. وبذلك ضم القاموس المحيط مادة لغوية متنوعة، قد شرحت شرحاً بسيطاً(٥٧).

ويعد **تاج العروس** للزبيدي (ت ١٢٠٥هـ(أكبر المعاجم العربية على الإطلاق، لقد ألف الزبيدي شرحاً للقاموس المحيط، ولكن عمله تجاوز حدود الشرح اللغوي البسيط، فأصبح تاج العروس أضخم المعاجم العربية وأكثرها مادة وشرحاً. اعتمد الزبيدي على ذكر ١٢٠ كتاباً من هذه المراجع في مقدمته نستطيع أن نصنفها فيما يلي:

١– المعاجم اللغوية مثل الصحاح لأبي نصر الجوهري، والتهذيب للأزهري والمحكم لابن سيده، ولسان العرب، لجمال الدين بن مكرم، والتكملة للرضي الصغاني، ومختار الصحاح للرازي، والأساس للزمخشري، والجمهرة لابن دريد، والمجمل لابن فارس وغيرها.

٢– الرسائل اللغوية والكتب مثل تهذيب الأبنية والأفعال لابن القطاع، وكتاب الغريبين لأبي عبيد الهروي، والنهاية في غريب الحديث لابن الأثير، وفصيح ثعلب، وبعض شروحه، وفقه اللغة، والمضاف والمنسوب للثعالبي.

٣– كتب الأمثال مثل **المستقصى** للزمخشري، ومجمع الأقوال لأبي البقاء العكبريّ.

٤– كتب نحو وصرف مثل الخصائص، وسر الصناعة لابن جني.

٥– كتب تاريخ، وطبقات، وأنساب مثل: أنساب الخيل، وأنساب العرب لأبي عبيدة، والروض الأُنُف للسهيلي، والبلغة في تاريخ أئمة اللغة للفيروزابادي، وطبقات أئمة النحو، ولباب الأنساب للسمعاني، ومعجم ياقوت، والتجريد في الصحابة، وديوان الضعفاء للحافظ الذهبي ومعجم الصحابة لابن فهد.

٦– كتب أدب مثل: زوائد الأمالي للقالي، وشرح ديوان الهذليين للسكري، وشرح المقامات الحريرية للشريشي، وشرح المعلقات السبع لابن الأنباري.

٧– علوم قرآن وقراءات مثل الحجة في قراءات الأئمة السبعة لابن خالويه، وبصائر ذوي التمييز في لطائف كتاب الله العزيز للفيروزابادي، والإتقان في علوم القرآن للسيوطي، والإحسان في علوم القرآن لمحمد بن أحمد بن عقيلة.

٨– كتب جغرافية وبلدان: مثل «معجم ما استعجم» للبكري و«معجم البلدان لياقوت **الحموي**» و«الخطط» للمقريزي.

٩– كتب حيوان مثل: «حياة الحيوان» للدميري وذيله للسيوطي.

١٠– كتب نبات وطب مثل: التذكرة في الطب لداود الأنطاكي، والنبات لأبي حنيفة الدينوري، وتحفة الأحباب للملك الغساني.

١١– كتب سياسة ونظم مثل: «قوانين الدواوين» للأسعد بن مماتي، ومختصر قوانين الدواوين لابن الجيعان، وغير هذه الكتب [٥٨].

المناهج المتبعة في جمع المادة في هذه المعاجم:

أ– لسان العرب:

ذكر المؤلف منهجه في التعامل مع مصادر المادة وأجمله في أخذ ما فيها بنصه دون خروج عليه. واعتبر ذلك جهده الوحيد فيه. فما في الكتاب من

خطأ فهو من الأصول لا من ابن منظور. ولكن تصرف قليلاً في النهاية في غريب الحديث لابن الأثير الجزري (ت٦٠٦هـ)، إذ رتب المواد التي كان ابن الأثير الجزري رتبها حسب حروفها الأصول والزوائد معاً باعتبار أصولها وحدها. قال ابن منظور:

«**وليس لي في هذا للكتاب فضيلة أمتّ بها، ولا وسيلة أتمسّك بسببها، سوى أنّي جمعتُ فيه ما تفرّق في تلك الكتب من العلوم، وبسطت القول فيه ولم أشبع باليسير، وطالب العلم منهوم. فمن وقف فيه على صواب أو زلل أو صحة أو خلل، فعهدته على المصنف الأول، وحمده وذمه لأصله الذي عليه المعول. لأني نقلت من كل أصل مضمونه ولم أبدل منه شيئاً فيقال إنما إثمه على الذين يبدلونه، بل أديت الأمانة في نقل النصوص بالفص، وما تصرفت فيه بكلام غير ما فيها من النص فليعتد من ينقل عن كتابي هذا أنه ينقل من الأصول الخمسة**»[٥٩].

ب– القاموس المحيط:

شرح الفيروزابادي المنهج الذي سار عليه في المعجم فقال:

«**وألَّفْتُ هذا الكتابَ محذوفَ الشّواهد، مطروح الزَّوائد، مُعْرِباً عن الفُصَح والشّوارِد، وجعلْتُ بتوفيق الله زُفَراً في زِفْر، ولخَّصْتُ كلّ ثلاثين سفراً في سِفْر، وضمَّنْتُه خُلاصَةَ ما في العُباب والمُحْكَمِ، وأضفْت إليه زيادات منَّ الله تعالى بها وأنعم، ورزقنيها عند غوصي عليها من بطون الكتب الفاخرة الدأماء الغطمطم**»[٦٠].

وقال في طريقة علاجها: «**إذا تأمَّلْتَ صَنيعي هذا وجدْتَه مُشْتَمِلاً على فرائد أثيرة، وفوائدَ كثيرة، من حُسْنِ الاختصار، وتقريب العبارة،**

وتهذيب الكلام، وإيراد المعاني الكثيرة في الألفاظ اليسيرة. ومن أحسن ما اختصَّ به هذا الكتابُ تخليصُ الواو من الياء. وذلك قسمٌ يَسِمُ المُصَنِّفينَ بالعِيِّ والإعياء. ومنها أني لا أذكر ما جاءَ من جمع «فاعل» المعتلِّ العين على «فَعَلة»، إلا أن يصِحَّ موضعُ العين منه كجَوَلَة وخَوَلَة. وأما ما جاء منه معتلاً كباعة وسادة، فلا أذكره لاطراده»(٦١).

وقد بين المؤلف بعض القواعد التي سلكها للاختصار فقال: «**ومن بديعِ اختصارِه، وحُسْنِ ترصيعِ تِقْصارِه: أَنّي إذا ذكرْتُ صيغةَ المُذَكَّرِ أَتْبَعتُها المُؤنَّث بقولي: وهي بهاء ولا أُعيدُ الصّيغةَ. وإذا ذكرْتُ المصدرَ مُطْلَقاً أو الماضي بدون الآتي –ولا مانع– فالفعلُ على مثال كَتَبَ. وإذا ذكرْتُ آتيَهُ بلا تقييد فهو على مثال ضَرَبَ. على أني أذهب إلى ما قاله أبو زيد: إذا جاوزْت المشاهير من الأفعالِ التي يأتي ماضيها على فَعَلَ فأنت في المستقبل بالخيار، إن شئت قلْتَ يفعُلُ بضمّ العين، وإن شئْتَ قلْتَ يفعِلُ بكسرها. وكل كلمة عرَّيْتُها عن الضَّبْط فإنّها بالفتح إلاّ ما اشتهر بخلافه اشتهاراً رافعاً للنّزاع من البَيْن. وما سوى ذلك فأُقَيِّدُه بصريح الكلام، غيرَ مُقْتَنعٍ بتوشيحِ القِلام. مكتفياً بكتابة {ع، د، ة، ج، م} عن قولي: موضعٌ، وبلدٌ، وقريةٌ، والجمعُ، ومعروفٌ»**(٦٢).

ج– تاج العروس من جواهر القاموس:

«**ولم آلُ جهداً في تحرّي الاختصار، وسلوك سبيلِ التّنْقيةِ والاختيارِ، وتجريد الألفاظ عن الفضلاتِ الّتي يُستغنى عنها في حطّ اللِّثامِ عن وجهِ المعنى عند ذوي الأفكارِ.. وجمع من الشواهدِ والأَدِلَّةِ ما**

لم يُجْمعْ مثله لأنَ كلَّ واحدٍ من العلماء انفردَ بقولٍ رواه، أو سماع أَدّاهُ فصارت الفوائدُ في كتبِهم مُفَرَّقَة، وسارتْ أنجُمُ الفضائلِ في أفلاكِها هذه مُغَرّبَةٌ، وهذه مُشَرِّقَة. فجمعتُ منها في هذا الشّرحِ ما تفرَّقَ وقرنْتُ بين ما غرّبَ منها وبينَ ما شرّق. فانتظم شملُ تلك الأُصول والمواد كلها في هذا المجموع وصار هذا بمنزلةِ الأصْلِ وأولئك بمنزلة الفروع.. وأنا مع ذلك لا أدّعي فيه دعوى فأقولُ شافهْتُ أو سمعْتُ أو شددْتُ، أو رحلْتُ أو أخطأَ فلانٌ، أو أصابَ، أو غلط القائل في الخطاب.. وليس في هذا الشّرح فضيلة أَمُتُّ بها ولا وسيلة أتمسّك بها سوى أنني جمعت فيه ما تفرق في تلك الكتب من منطوق ومفهوم وبسطت القول فيه ولم أشبع باليسير وطالب العلم منهوم..»[٦٣].

وقد قرأنا كثيراً مما ورد هنا في مقدمة لسان العرب. الجديد عند الزبيدي أنه عاد إلى الكتب المبكرة، وأخذ عنها أخذاً مباشراً في عصر عزت فيه معرفة التراث العربي القديم. كان معاصرو الزبيدي ومن سبقوه بقرون يعتمدون على الكتب التي نقلت بدورها ما جاء في التراث الأقدم، ولكن الزبيدي عاد إلى هذه الكتب الأقدم قال: «**نقلت بالمباشرة لا بالوسائط عنها**»، ولذا يعد معجم تاج العروس جامعاً لجهد مؤلفي المعاجم، واللغويين، والشراح في أكبر موسوعة معجمية للغة العربية.

معالجة المادة في المعاجم الثلاثة:

تشكو المعاجم العربية بشكل عام من فوضى ترتيب المادة، وتعود هذه الفوضى إلى وجود خلافات حول أصل المشتقات، وبنية الكلمة العربية، والعلاقة بين الألف والهمزة، والعلاقة بين الألف ونصفي الصائتين الواو والياء،

وتعدد العلاقات الدلالية في المشترك والأضداد والمترادف، ونضيف ما صنفه د. رياض زكي قاسم مما أطلق عليه «**العيوب التي لا مجال للبحث فيها**»، وبالتالي لا يمكن معالجتها بالتهذيب والتطوير ويحصرها بـ: عين المضارع وتعدد اللهجات في الفعل الناقص، وتعدد اللهجات في المهموز، وتعدد اللهجات في المضاعف، وتعدد أبنية الجموع، والمذكر والمؤنث في الاسم الواحد أو الصفة الواحدة(٦٤). وهذه ليست عيوباً معجمية وإنما ظواهر لغوية ذوات احتياجات خاصة يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار في أثناء المعجمة، وقد اخترنا بعض هذه المدخلات من ذوات الاحتياجات الخاصة لنرى كيف تعاملت معها المعاجم الموسوعية العربية:

(هرد/ هرت)

الدال هي النظير المجهور للتاء وبالتالي يمكن أن نتوقع كون أحد طرفي الثنائية متطوراً عن الآخر، ومثل هذا يطلق عليه في الدرس اللغوي العربي مصطلح الإبدال لذا نجد الثنائية في كتاب القلب والإبدال لابن السكيت في قوله «هرت عرضَه، وهرده»(٦٥)، وفي اللسان نجد في مادة (**هرت**):

«**هَرَت: هَرَتَ** عِرضَه، و**هَرطَه**، و**هَرَدَه**، ابن سيده: هَرَت عِرْضهُ وثَوبه **يَهْرُتُه** و**يُهْرِتُه هَرْتاً**، فهو **هريتٌ**: مزّقَه وطعن فيه، لغاتٌ كلّها، الأزهري: **هَرَتَ** ثوبه هَرْتاً إذا شَقَّه. ويقال للخطيب من الرِّجال: **أهرتُ الشِّقشِقةِ**، ومنه قول ابن مقبل:

هُرْتُ الشقاشقِ، ظلاّمون للجُزُر

والهَرَتُ: سَعَةُ الشّدق. **والهَريتُ**: الواسع الشدقين، وقد **هرِت** بالكسر، وهو **أهرتُ** الشِّدقِ **وهَريتُه**.

وفي حديث رجاء بن حَيْوة: لا تُحَدِّثْنا عن **مُتَهارِتٍ** أي: مُتَشدِّقٍ مُتَكاثِر، من **هرَت** الشِّدقِ، وهو سَعَتُهُ.

ورَجُل **أهرَتُ**، وفرسٌ **هريتٌ** و**أهرتُ**: متَّسِعُ شَقِّ الفَمِ، وجَمَلٌ **هَريت** كذلك، وحيَّةٌ **هَريتُ** الشِّدقِ و**مَهْروتَتُه** أنشد يعقوب في صفة حيّة:

مَهروتةُ الشِّدقَيْنِ حولاءُ النَّظَرْ

و**الهَرَتُ** مصدَرُ الأهرتِ الشِّدق.

وأسدٌ **أهرَتُ**: بين **الهَرَت**، **وهَريت**، **ومُنْهَرِتٌ**، الأزهري: أسدٌ **هَريتُ** الشِّدقِ أي: مَهْروت، ومُنْهَرِتٌ، وهو **مَهْروتُ** الفَمِ، وكلابٌ **مُهَرَّتَةُ** الأشداق.

والهَرَتُ: شَقُّكَ الشّيءَ لتُوَسِّعَه، وهو أيضاً جَذْبُكَ الشِّدْقَ نحو الأُذن، وفي التهذيب: الهَرَتُ:هَرْتُكَ الشِّدقَ نحو الأُذُن.

وامرأة **هَريت** وأتوم: مُفضاةٌ، ورجل **هَريت**: لا يَكْتُمُ سِرًّا ويتكلّم مع ذلك بالقبيح.

و**هَرَتَ** اللحم: أنضجَه، وطَبَخَه حتّى تهرَّأ.

وفي الحديث أنه أَكل كَتِفاً **مُهَرَّتةً** ومَسَح يَده فصلّى، لحمٌ **مُهَرَّتٌ ومُهَرَّدٌ** إذا نَضِجَ، وأراد قد تقطّعَتْ من نُضَجِها، وقيل إنها مُهَرَّدة بالدال».

وفي مادة (هرد)

هَرَدَ الثَّوبَ **يهرِدُه هَرْداً**: مزَّقَه، و**هَرَّدَهُ**: شقّقه. و**هَرَدَ** القصّارُ الثَّوبَ و**هَرتَه هَرْداً**، فهو **مهرودٌ**، **وهَريدٌ**: مزّقه وخَرَّقه وضَرَبه. وهَرْدُ العِرضِ: الطَّعْن فيه، **هَرَد** عِرضَه و**هَرَتَه يَهْرِدُه هَرْداً**. الأصمعي: **هرت** فلان الشيء و**هرده**: أنضجه إنضاجاً شديداً. وقال ابن سيده: أنعم إنضاجه. و**هَرَدْتُ** اللحمَ

أهرِدُه بالكسر، **هرْداً** طبخْتُهُ حتى **تهرَّأ** وتفسّخ، فهو **مُهَرَّد**. قال الأزهري: والذي حفظناه عن أئمتنا **الحِرْدى** بالحاء ولم يقله بالهاء غير الليث[1]. قال أبو زيد: فإن أدخلْت اللحمَ النار وأنضجته فهو **مهرَد**، وقد **هرَّدْتُه فهَرِد** هو. قال: **والمُهَرّأ** مثله، **والتهريد** مثله شدّد للمبالغة، وقد **هَرِد** اللحمُ.

و**الهردُ**: الاختلاط كالهرج. تركتهم **يَهْرِدون** أي: يموجون كيَهْرجون.

والهُرْدُ: العروقُ التي يُصْبَغُ بها، وقيل: هو الكُرْكُم. وثوبٌ **مَهْرود** و**مُهرّد**: مصبوغ أصفر بالهُرد، وفي الحديث: ينزل عيسى بن مريم عليه السلام في ثوبين مهرودين... الثوب المهرود: الذي يصبغ بالورس ثم الزعفران فيجيء لونه مثل لون زهرة الحَوْذانة... وقال القتيبي: هو عندي خطأ من النقلة وأراه **مَهْروَّتين** أي صفراوين. يقال **هرَّيْتُ** العمامة إذا لبسْتَها صفراء، وفعَلْتُ منه **هرَوْتُ**... **والهُرْديّة** قَصَبات تُضَمّ ملويّة بطاقات الكرم تُحْمَلُ عليها قُضْبانُه. أبو زيد: **هَرَدَ** ثوبه و**هرته** إذا شقّه.. **الهِرْدى** مقصور: عُشْبة لم يبلغني لها صفة.. الأصمعي: **الهِرْدى** على فِعلى بكسر الهاء نبت، وقاله ابن الأنباري، وهو أنثى. و**الهَيْرُدان**: اللص، قال: وليس يثبت. و**هُرذْان**: موضع.

[(١) جاء في حاشية طبعة اللسان: «كذا بالأصل، ولا مناسبة له هنا، وإنما يناسب قوله الآتي: الهردى على فِعْلى بكسر الهاء، نبت / المجلة].

في القاموس المحيط:

(هرد):

«**هَرَدَه يهرِدُه:** مزّقه وخرّقه، واللحم: أنعم إنضاجه، أو طبخه حتّى **تهرّأ كَهرده فَهرِد،** والشيء: قَدر عليه. و**الهَرْدُ:** الهرج، والطعن في العرض، والشقُّ للإفساد، وبالكسر: النعامة، والرجل الساقط، وبالضَّمِّ الكُرْكُم، وطين أحمر، وعروق يُصْبَغُ بها. و**الهُرْديُّ** المصبوغ به. و**الهُرْديّة: الجُرْديّة.** والهَرّدَةُ بالفتح: ع ببلاد أبي بكر بن كلاب. و**الهِردى** بالكسر ويُمَدُّ: نبت. و**الهَيْرُدان:** اللص، ونبت، ورجل. و**هُرْدان** بالضم: ع ورجل، و**هَرَدْتُ** الشيء. **أُهَريدُه:** أردته، أريده. و**التهريد:** لبس المهرود، وهو أهْرَدُ الشِّدْقِ أهرته».

(هرت):

«**الهَرْتُ:** الطّعنُ، والطّبخُ البالغ، والتّمزيقُ. **يَهْرِتُ ويَهْرُتُ. والهَريتُ:** الواسع وقد **هَرِتَ** كَفَرِحَ. والمرأة المفضاةُ، والأسدُ، **كالهَرِتِ، والهروتِ والهرّات،** ورجل لا يكتُم سرّاً ويتكلّمُ بالقبيح».

في تاج العروس:

(هرد):

هَرَدَهُ، أي الثوب يَهْرِدُه، من حد ضَرَبَ، **هَرْداً:** مزّقه، **كَهَرَّتَه. وهَرَد** القصّار الثّوبَ و**هرَتَه:** خرّقه وضَرَبه، فهو **هريد وهريت،** قاله أبو زيد. و**هرد** اللحم **يهْرِدُه هَرْداً:** أنضَجَهُ إنضاجاً شديداً، قاله الأصمعي. وقال ابن سيده: أنعم إنضاجه أو **هَرَدَه:** طبخه حتى **تهرّأ وتهرّد،كهرّده تهريداً فهو مهرّد،**

شدّد للمبالغة، وقال أبو زيد: فإن أدخلت اللحم النار وأنضجته فهو **مهرّد**، وقد هرّدْته فهَرِد هو كَعَلِمَ قال: و**المهرّأ** مثله.

وهَرَدَ الشّيء: قَدرَ عليه. قال ابن ميّادة:

وبَرَزَ السَيِّدُ والمِسودُ
واختلط الهاردُ والمهرودُ

و**الهردُ**: الاختلاط، كالهرج، وتركتهم **يَهْرِدون**، أي يموجون كيهرجون. والهَرْدُ: الطَّعنُ في العِرْض، **هَرَدَ** عِرْضَه، **وهرته يَهْرِدُه هَرداً**.

و**الهَرْدُ**: الشَّقُّ للإفساد، والإخراق لا للإصلاح، كما سيأتي. و**الهِرْدُ**، بالكسر: النَّعامة الأنثى. و**الهِرْدُ**: الرّجل السّاقط الضعيف. و**الهُرْدُ** بالضَّمِّ: الكُرْكُم الأصفر. و**الهُرْد** أيضاً: طين أحمر. و**الهُرْدُ** أيضاً: عُروقٌ صُفْرٌ يُصْبَغُ بها، كذا في النّسَخ، على أن الضمير راجع إلى العروق، والصحيح أن العروق اسم لصبغٍ أصفر، كما هو في نصّ الصّاغاني، فحينئذٍ الصواب في العبارة «يصبغ به» كما هو نص التكملة، قال: **الهُرْدُ**: بالضَّمِّ العُروق: صِبْغٌ أصفَرُ يُصْبَغُ به فتأمّل.

و**الهُردِيُّ**: الثوب المصبوغ به، أي: بالهُرْد.

و**الهُرديّة**: **الحُردية** وهي قصبات تُضَمُّ ملويّة بطاقات الكَرْمِ تُحْمَل عليها قُضْبانه. قال الأزهريُّ: والذي حفظناه عن أئمتنا **الحِرْدى** ولم يقُلْهُ بالهاء غير الليث.

و**الهَرْدَ** بالفتح: ع ببلاد أبي بَكْرِ بن كِلاب نقله ياقوت عن أبي زياد وفي التّكملة: **هَرْدٌ**: موضع ببلاد أبي بكر.

و**الهِردى** بالكسر، ويمدُّ: نبت. وقال أبو حنيفة **الهِردى**، مقصور: عُشبة لم يبلغني لها صفة، قال ولا أدري أمذكّرة أم مؤنّثة، واقتصر الأصمعي

أيضاً على القصر، وقال نبت، ولا أدري أيذكر أم يؤنث، كذا في كتاب المقصور لأبي عليّ القالي، وكذلك قاله ابن الأنباري: وجعلها مؤنّثة.

و**الهَيْرُدان**: بفتح فسكون فضم، اللص، قال الأزهري: وليس بثبت. و**الهَيْرُدان** أيضاً نبت **كالهِرْدى**، وقيل هو **الهِرْدان** بالكسر، و**هَيْرُدان**: اسم رجل.

و**هُردان** بالضم: ع، و**هُردان اسم رجل**.

وهَرَدْتُ الشيءَ **أُهَريدُه**: أردتُه أُريده، كَهَراقَهُ يُهَريقُه.

و**التهريد** لبس **المهرود**».

ولا تختلف بقية المادة عما ورد في لسان العرب.

(هرت):

وكذلك بالمقارنة مع ما جاء في اللسان لا نجد خلافاً في المادة لذا لا نجد جدوى من تدوين ما جاء في هذه المادة فإن تحليل المادة في اللسان سوف ينطبق على التاج.

إن وضع هذه المادّة تحت المجهر يبدي اعتلال النظرية التي وجّهت المعجميين الثلاثة، وعدم وضوح الرؤية، فالمعجمي أشبه بحاطب ليل يجمع من المشرق والمغرب دون أن تكون له خطّة سليمة للتعامل مع كم هائل من المادة تحتاج عناصرها الفرز لمعرفة ما يجب أن يخضع للتصنيف، وما يمكن أن يصل إليه الباحث في المعجم بمعرفته قوانين التشكيل الصوتي التي يجب أن يزود بها المعجم لتقي المعاجم من خطر التورّم، إن كلّ مدخلة من المدخلتين السابقتين تضم مجموعة من المواد المنسجمة أو المتنافرة، تتكرر في كل منهما: (ه ر د) (ه رت) (ه رء) (ه رج) (ح ر د) (ر و د) و(ه ر و). وإذا ما تتبعنا مادة (ه ت

ت) سنجد اختلاط موادها مع مواد المدخلتين السابقتين، فإدغام الراء بالتاء سوف ينتج (هتّ) وبالتالي ثمة مشكلة تحتاج إلى عناية خاصة.

أيضاً فإن النقل عن مصادر عديدة لم يضف الجديد فينمو المعجم نمواً صحيّاً تاريخيّاً، وإن ما نعثر عليه تضخم مرضي يحتاج إلى علاج، ويبقى النقص هو هو بإهمال المولّد في كل عصر.

وتتكرر المادة ذاتها بسبب الأخذ عن مصادر عديدة لكن، لا يذكر المصدر في كل مرة. وإن ذكر لا يؤخذ بالترتيب التاريخي.

ولا نجد خطة واضحة للتعامل مع المصادر والمشتقات، أو الحقيقة والمجاز، أو تعدد صيغ الجموع، أو تعدد حركة عين المضارع.

تبين النصوص السابقة غموض التعريفات فالهِردى على فِعلى بكسر الهاء: نبت. ولا يتوانى اللغوي عن تشكيكنا بالمدخلة أحياناً «الهَيْرُدان»: اللص، قال، وليس بثبت.

عيوب المعاجم الموسوعية العربية:

هكذا استطاعت عيّنة معجمية بسيطة أن تكشف كثيراً من عيوب المعجم العربي التي تناولها الباحثون في مؤلّفات مستقلّة أو في أثناء دراسات تتناول البحث المعجمي، وقد يكون نقد معجم سابق تمهيداً لبناء معجم جديد كما نجد في مقدمات المعاجم التي أخضعناها للدرس، ويمكننا أن نقول إن أغلب الباحثين في المعاجم العربية قد تحدثوا عن عيوب المعجم العربي ونذكر منهم: د. حسين نصار، ود. أحمد محمد معتوق، ود. حلمي خليل، ود. محمد رشاد الحمزاوي، ود. رياض زكي قاسم، وما جاء في نقودهم تكرار لما ورد في دراسات سابقة على أيدي العرب والمستشرقين منها:

«كتاب الرد على الخليل وإصلاح ما في العين من الغلط والمحال» لأبي طالب المفضل بن سلمة الكوفي (٣٠٨هـ)، و«كتاب الرّد على الليث» لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري و«كتاب استدراك الغلط الواقع في كتاب العين»، لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي (ت ٣٧٩هـ). و«كتاب غلط العين» لأبي عبد الله محمد بن عبد الله المعروف بالخطيب الإسكافي (٤٢٠هـ). و«تصحيح لسان العرب» لأحمد تيمور، و«الدر اللقيط في أغلاط القاموس المحيط» لمحمد بن مصطفى الداودي المعروف بـ داود زاده (١٠١٧هـ)، و«إضاءة الراموس وإفاضة الناموس على إضاءة القاموس» لأبي عبد الله محمد ابن الطيب بن محمد الفاسي (١١٧٠هـ)، و«الجاسوس على القاموس» لأحمد فارس الشدياق ١٣٠٥هـ= ١٨٨٧م(٦٦).

والجاسوس على القاموس أشهر ما ألف في نقد المعاجم العربية وإن تمحور حول القاموس فقد اتخذ منه مثالاً للمعاجم العربية عامة وضمنه أربعة وعشرين نقداً تتضمن المنهج، والتصحيف، وترتيب المادة داخل المعجم، وعدم الدقة في التعبير، ومخالفته اللغويين وإيهامه، وغير ذلك كما تبين العناوين التالية:

النقد الأول: في الكلام على خطبة المؤلف.

النقد الثاني: في إيهام تعاريفه ومجازفتها وفيه القلب والإبدال.

النقد الثالث: في قصور عبارته وغموضها وعجمتها وتناقضها.

النقد الرابع: في إبهام عبارته في المصدر والمشتقات والعطف والجمع والمفرد والمعرب وغير ذلك.

النقد الخامس: في ذهوله عن نسق معاني الألفاظ على نسق أصلها الذي وضعت عليه بل يقحم بينها ألفاظاً أجنبية تبعدها عن حكمة الواضع.

النقد السادس: في تعريفه اللفظ بالمعنى المجهول دون المعلوم الشائع.

النقد السابع: فيما قيده من تعاريفه وهو مطلق.

النقد الثامن: في تشتيته المشتقات وغيرها.

النقد التاسع: فيما أهمل الإشارة إليه وأخطأه موضع إيراده.

النقد العاشر: في ذكره مكرراً في مادة واحدة.

النقد الحادي عشر: في غفوله عن الأضداد.

النقد الثاني عشر: في غفوله عن القلب والإبدال.

النقد الثالث عشر: في تعريفه الدوري والتسلسلي.

النقد الرابع عشر: فيما ذكره من قبيل الفضول والحشو والمبالغة.

النقد الخامس عشر: في خلطه الفصيح بالضعيف والراجح بالمرجوح وعدوله عن المشهور.

النقد السادس عشر: فيما لم يخطئ به الجوهري مع مخالفته له...

النقد السابع عشر: فيما قصر فيه عن الجوهري.

النقد الثامن عشر: في أنه يذكر بعض الألفاظ الاصطلاحية ويهمل بعضها.

النقد التاسع عشر: فيما ذكره في مادته فلتة، أعني من دون تفسير له.

النقد العشرون: فيما ذكره في غير موضعه المخصوص أو ذكره ولم يفسره.

النقد الحادي والعشرون: فيما ذكره في موضعين غير منبه عليه وربما اختلفت روايته فيه.

النقد الثاني والعشرون: فيما وهم فيه لخروجه عن اللغة.

النقد الثالث والعشرون: في خطئه وتحريفه ومخالفته لأئمة اللغة وفيه فصل من طراز اللغة.

النقد الرابع والعشرون: في خصوص غلطه في تذكيره المؤنث وتأنيثه المذكر(٦٧).

وقد نبه الدكتور محمد رشاد الحمزاوي إلى أن محتوى الجاسوس على القاموس بأكمله، هو في الحقيقة من وضع العالم اللغوي المغربي عبد الله محمد ابن الطيب الفاسي الشرقي الصميلي صاحب كتاب «إضاءة الراموس وإفاضة الناموس على إضاءة القاموس»(٦٨).

ومن المستشرقين الذين نقدوا المعاجم العربية الدكتور أرنست فيشر في مقدمة المعجم اللغوي التاريخي ومن أهم العيوب التي وجدها في المعاجم العربية:

١- النقص في المادة التي اقتصرت على الفصيح مما لا يجعلها قادرة على التعبير عن مختلف المراحل الحضارية.

٢- عدم الاتفاق بين اللغويين على تحديد جغرافي مكاني للفصحى، فالعلماء العرب رفضوا الأخذ بلهجات تغلب وبكر وإياد وثقيف وغيرها، ولم يرفضوا الأخذ عن شعرائهم الأولين، فطرفة وعمرو بن كلثوم والأخطل كانوا تغلبيين، والحارث بن حلزة كان بكرياً، ولقيط بن معمر كان إيادياً، وأبو محجن كان ثقفياً، والأعشى الكبير كان يمانياً، وكان شعرهم في نظر كل اللغويين معدوداً في الفصيح.

٣- وتغاضى علماء اللغة من العرب عن كثير من النصوص الأدبية النثرية التي تحوي كلمات وتراكيب كثيرة لا أثر لها في القرآن الكريم أو الحديث الشريف أو الشعر القديم هذه النصوص التي تقدم صورة واضحة عن العربية أفضل من الشعر المقيد بالوزن والقافية.

٤- كثرة الأخطاء.

٥- خلو المعاجم من الترتيب الدقيق الواضح للكلمات ومعانيها[٦٩].

«**ينقص كل مادة من المواد التي في المعجمات وضع قاعدة ثابتة للترتيب، وكان كبار المصنفين للمعجمات وأحسنهم يجمعون دون تمييز كل المواد اللغوية التي وجدوها في كتب المتقدمين بغير ترتيب معين، وهكذا يضطر الباحث في اللسان مثلاً أو التاج في المواد الغنية بتصاريفها واشتقاقاتها أن يراجع عشر صفحات أو أكثر ليجد الصيغة المطلوبة، أو التعبير المرغوب فيه أو المعنى الموافق، وليس من النادر ألا يأتي ذكر للكلمة المراد بحثها ضمن المعجمات وهذا بطبيعة الحال مضيعة للجهد والوقت يؤسف عليها**»[٧٠].

المعجم اللغوي الموسوعي الذي نحتاجه:

ليس من الصعب أن ندرك حجم المشكلات التي تواجه مؤلفي هذا النوع من المعاجم، لأن على هذه المعاجم أن تستوعب فكرنا، وحضارتنا عبر العصور، وأن تنطلق من نظرية عميقة الرؤية تسمح لهذا المعجم باحتواء كل فكر جديد، وأن تنهج المناهج المناسبة، كي لا نقع ثانية في الأخطاء التي جرتنا إليها النظرية التقليدية المتحجرة، وهذا ما يتطلب العمل في مستويين: أفقي يتناول اللغة المستعملة في فترة ما، وعمودي يتناول التطور التاريخي، لكن لنستكمل الوصف قبل أن نتحدث في التاريخ، فنحن مقصرون فيه إلى درجة كبيرة، وأشك في قدرتنا الحالية على تزويد المعجم بما يحتاجه من قوانين لتمييز ما يصح أن يكون مدخلة من غيره مما يمكن أن يكون استعمالاً خاطئاً وفقاً لمعايير محددة ككثرة الاستعمال مثلاً.

أيضاً نحتاج إلى كثير من الجهود لتأصيل الكلمات، ونستخدم هنا «الكلمة» مع عدم كفايتها لأنا لم نتفق بعد على اصطلاحات مناسبة للوحدة المعجمية.

ومثل هذا العمل الكبير لا يمكن أن يكون واقعاً بجهود فردية منعزلة، وإنما يحتاج إلى عمل جماعي منسق، وهذا ما نبه إليه الأمير مصطفى الشهابي الذي قدم ملاحظاته التالية:

١- تأليف المعجم عمل جماعي يتطلب اختصاصات لم تتوفر لأصحاب المعاجم القديمة.

٢- المعجم مادة مستمرة التطور في مستوى الوضع والجمع، وذلك ما لم يتحقق في المعاجم القديمة لأنها توارثت تراتيبها وموادها التي كثيراً ما اعتمدت الشعر وفصاحته، وتركت كل ما طرأ من جديد في الميدان اللغوي والعلمي.

٣- المعجم في تعريفاته وماده يحتاج إلى منهجية علمية تربط تلك التعريفات بتطورات العلوم وخصائصها، وتدرج في مواده ما يطرأ على المعارف الإنسانية من جديد.

٤- إدراج قسط وافر من العلوم العصرية في المعاجم العربية مما يفرض تجديد موادها، وترك الكثير من القديم منها[٧١].

ولا يمكن أن نقول بترك شيء من اللغة في هذا النوع من المعاجم التي يفترض أن تكون شاملة، لما أنتجته الحضارة من مفردات.

إن الفردية قد أدت إلى إخفاق أ. فيشر في إكمال المشروع الذي سعى إليه في وقت، لا يمكن للباحث فيه أن يعثر على وصف شاف لبنية اللغة العربية، وكذلك لا يمكن لمجموعة من الباحثين اللغويين أن تنتج هذا المعجم بمعزل عن العاملين في الحقول الأخرى، وقد يبدو تنفيذ هذا المعجم أمراً محتملاً

في عصر الحاسوب حيث انتشرت المكتبات الإلكترونية التي تضم الكثير من الكتب التراثية، وقد برمجت بما يسمح للباحث أن يستعلم عما يريد من الاستخدامات اللغوية في وقت قصير لكن ما إن يفعل حتى يصاب بالخيبة: إن الكتب الإلكترونية بحاجة إلى تحقيق وتوثيق وهي تفتقر إلى الشروط العلمية التي يضعها الباحث لأخذ مادته. وهذا متوقع لأن إصدار هذه الكتب قد تمّ بعيداً عن مراقبة المؤسسات اللغوية المختصة.

وهكذا نصل إلى أن تطوير وسائل البحث اللغوي لا يمكن أن يساهم في صناعة المعجم الموسوعي الذي ننشده إذا لم يتم على أيدي المختصين في اللغة العربية وعلومها، ولن يتم هذا التطور بشكل سليم إلا إذا توحّدت الجهود في إطار نظرية عربية عميقة التصور تنطلق من مصادرات سليمة، في خطوات منهجية واضحة.

هوامش البحث

(١) Britannica ٢٠٠١ Deluxe Edition CD ROM (Dictionary).

(٢) المعاجم اللغوية العربية، د. أحمد محمد معتوق، ١٩٩١، ص٢١.

(٣) كتاب الفهرست، ابن النديم تح. رضا تجدد، طهران، ١٩٧١، ص٣٦.

(٤) المعجم العربي – إشكالات ومقاربات، تأليف د. محمد رشاد الحمزاوي، تونس، وزارة الثقافة، المؤسسة الوطنية ١٩٩١، ص ١٦٩–١٧٠.

(٥) المحيط في اللغة، تأليف كافي الكفاة الصاحب إسماعيل بن عباد (ت٣٨٥هـ(تح: الشيخ محمد حسن آل ياسين، بيروت، عالم الكتب، دون تاريخ.

(٦) المحكم والمحيط الأعظم في اللغة، تأليف علي بن إسماعيل بن سيده (ت٤٥٨هـ(تح: مصطفى السقا، ود. حسين نصار، القاهرة، معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية، ١٩٥٨.

(٧) لسان العرب المحيط، محمد بن المكرّم المعروف بابن منظور(ت ٧١١هـ(بيروت، دار لسان العرب.

(٨) القاموس المحيط، الفيروزابادي (ت ٨١٧هـ(بيروت، مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف محمد نعيم العرقسوسي، ١٩٩٨.

(٩) علم اللغة العربية – مدخل تاريخي مقارن في ضوء اللغات السامية، د. محمود فهمي حجازي، القاهرة، ص ١٠٥.

(١٠) جمهرة اللغة، ابن دريد، القاهرة، مطبعة الحلبي.

(١١) تهذيب اللغة أبو منصور الأزهري، القاهرة، مطبعة الحلبي.

(١٢) تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري، تح: أحمد عبد الغفور عطار، بيروت ١٩٨٢.

(١٣) مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي، د. حلمي خليل، بيروت، دار النهضة، ص٢٥٧.

(١٤) تاج العروس من جواهر القاموس، السيد محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، مجموعة من المحققين، الكويت، سلسلة التراث العربي-١٦-

(١٥) المعجم العربي، د. محمد رشاد الحمزاوي، ص ٢٢٣.

(١٦) تناول الآراء حول نسبة «كتاب العين» إلى الخليل د. عبد الله درويش في كتابه «المعاجم العربية»، عني بنشره السيد حسن شربتلي، مطبعة الرسالة، ص٤٧ وما بعدها. ود. صلاح راوي في كتابه «المدارس المعجمية العربية»، القاهرة، دار الثقافة، ص ٥٨ و٥٩، وغيرهما من الباحثين.

(١٧) كتاب العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، ج١ المقدمة، ص ٤٨.

(١٨) كتاب العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تح: د. إبراهيم السامرائي ود. مهدي المخزومي، إيران، قم، دار الهجرة، ١٤٠٥هـ، حرف الهاء، الرباعي من الهاء، الهاء والسين، (هندس).

(١٩) كتاب العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، حرف القاف، ج٥/ ٦.

(٢٠) كتاب العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، حرف القاف، باب الثلاثي الصحيح من القاف، باب القاف والشين واللام معهما (قلش).

(٢١) كتاب العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، حرف الكاف، باب الرباعي من الكاف، الكاف والصاد (دككص).

(٢٢) كتاب العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، حرف الحاء، ج٣/ ٥.

(٢٣) كتاب العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، المقدمة، ج١/٥٢.

(٢٤) كتاب العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، ج١/ ٥٢– ٥٧.

(٢٥) المعجم العربي –إشكالات ومقاربات. تأليف د. محمد رشاد الحمزاوي ص ٢٢٥– ٢٢٦.

(٢٦) كتاب العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، حرف الحاء، باب الثلاثي الصحيح، الحاء والراء والفاء معهما، (حرف).

(٢٧) كتاب سيبويه، أبي بشر عمر بن عثمان بن قنبر، تح: عبد السلام محمد هارون، بيروت، عالم الكتب، ١٩٧٥، ج ٤/ ٤٣١– ٤٣٢.

(٢٨) كتاب القلب والإبدال لأبي يوسف يعقوب بن إسحاق المعروف بابن السكيت المتوفى سنة ٢٤٤هـ، نشره الدكتور أوغست هفنر ضمن مجموعة «الكنز اللغوي في اللسن العربي»، بيروت، المطبعة الكاثوليكية، ١٩٠٣، ص٤٤، وكتاب العين، حرف الشين، الثلاثي الصحيح، الشين والصاد والنون، والشين والزاي والنون.

(٢٩) كتاب القلب والإبدال، ابن السكيت ٤٧، كتاب العين حرف الدال، باب الثنائي، الدال مع الميم. وحرف الطاء، الثنائي، الطاء مع الميم.

(٣٠) كتاب القلب والإبدال، ابن السكيت ٤٣، كتاب العين حرف الشين، الثلاثي الصحيح، الشين والسين والباء معهما، والشين والزاي والباء معهما.

(٣١) كتاب القلب والإبدال، ابن السكيت ٤٤، كتاب العين، حرف القاف، الثلاثي الصحيح، القاف والصاد واللام معهما، القاف والسين واللام معهما.

(٣٢) كتاب القلب والإبدال، ابن السكيت ٤٤، كتاب العين، حرف الجيم، الجيم والسين والراء معهما، الجيم والزاي والراء معما.

(٣٣) كتاب العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، ج١/ ٤٨.

(٣٤) كتاب العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، حرف العين، الثلاثي الصحيح، العين والجيم والميم معهما.

(٣٥) كتاب العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، حرف العين، الثلاثي الصحيح، العين والشين والسين معهما.

(٣٦) التنبيه على حدوث التصحيف، حمزة بن الحين الأصفهاني (ت ٣٦٠هـ(تح: محمد أسعد طلس، راجعه: أسماء الحمصي وعبد المعين الملوحي، بيروت، دار صادر، ١٩٩٢، ص٧٥.

(٣٧) التنبيه على حدوث التصحيف، حمزة بن الحسن الأصفهاني، ص٧٦. وقد ورد في كتاب العين: «الهَيْمع الموتُ الوَحِيُّ... وبالغين خطأ لأن الهاء لا تجتمع مع الغين في كلمة واحدة» حرف الهاء، الثلاثي الصحيح، العين والهاء والميم.

(٣٨) التنبيه على حدوث التصحيف، حمزة بن الحسن الأصفهاني، ص٧٦.

(٣٩) شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف، لأبي أحمد الحسن بن عبد الله بن سعيد العسكري (ت: ٣٨٢هـ(دمشق مجمع اللغة العربية، ٧٧- ٧٨.

(٤٠) شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف، لأبي أحمد الحسن العسكري، ٨٧-٨٠.

(٤١) شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف، لأبي أحمد الحسن العسكري، ٨٠ –٨٢.

(٤٢) شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف، لأبي أحمد الحسن العسكري، ٨٢.

(٤٣) شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف، لأبي أحمد الحسن العسكري، ٨٣.

(٤٤) كتاب العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، حرف العين، الثنائي، باب العين والدال.

(٤٥) كتاب العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، حرف الكاف، الثلاثي الصحيح، الكاف والسين والجيم معهما.

(٤٦) كتاب العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، حرف القاف، الثلاثي الصحيح، القاف والضاد، والنون، معهما.

(٤٧) كتاب العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، حرف الكاف، الثلاثي الصحيح، الكاف والزاي والراء معهما.

(٤٨) كتاب العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، حرف الهاء، الثلاثي الصحيح. الهاء واللام والباء معهما.

(٤٩) كتاب العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، حرف الجيم، الثلاثي الصحيح، الجيم والشين مع الباء.

(٥٠) كتاب العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، حرف الجيم، الثلاثي الصحيح، الجيم والشين مع الباء.

(٥١) المزهر في علوم اللغة وأنواعها، جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ(تح: محمد أحمد جاد المولى، على محمد البجاوي، محمد أبي الفضل إبراهيم، مصر، دار إحياء الكتب العربية، ط١ دون تاريخ، ج١/ ٤٦.

(٥٢) لسان العرب، ابن منظور، المقدمة، ص: د.

(٥٣) القاموس المحيط، الفيروزابادي، بيروت، المؤسسة العربية للطباعة والنشر دون تاريخ المقدمة، ص٣.

(٥٤) تاج العروس من جواهر القاموس، الزبيدي، المقدمة.

(٥٥) المعجم العربي، د. محمد رشاد الحمزاوي، ص٢٣٥.

(٥٦) لسان العرب، ابن منظور، المقدمة، ص: د.

(٥٧) القاموس المحيط، الفيروزابادي، المقدمة، ص٣.

(٥٨) تاج العروس، الزبيدي، المقدمة.

(٥٩) لسان العرب، ابن منظور، المقدمة، ص:د.

(٦٠) القاموس المحيط، الفيروزابادي، المقدمة، ص ٣.

(٦١) القاموس المحيط، الفيروزابادي، المقدمة، ص ٣- ٤.

(٦٢) القاموس المحيط، الفيروزابادي، المقدمة، ص ٤.

(٦٣) تاج العروس، الزبيدي، المقدمة.

(٦٤) المعجم العربي د. رياض زكي قاسم، بيروت، دار المعرفة، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢.

(٦٥) كتاب القلب والإبدال، ابن السكيت، ص٥٤.

(٦٦) المعجم العربي، د. حسين نصار، القاهرة، ط٢، ١٩٦٨، ج١/ ٣٠٢- ٣٠٣.

(٦٧) الجاسوس على القاموس، أحمد فارس الشدياق، بيروت، دار صادر نسخة مصورة عن قسطنطينية ١٢٩٩هـ، المقدمة، ص ٧- ٨.

(٦٨) المعجم العربي، د. محمد رشاد الحمزاوي، ص ٢٣٨. اسم الكتاب كما أثبته د. أحمد الشرقاوي إقبال، في «معجم المعاجم»، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٩٨٧، ص٢٣٧: «إضاءة الراموس، وإفاضة الناموس على إضاءة القاموس»، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن الطيب بن محمد بن أبي موسى الصميلي الفاسي المعروف بالشرقي.

(٦٩) المعجم اللغوي التاريخي، تأليف: أ. فيشر، والقسم الأول، نشره مجمع اللغة العربية، في القاهرة، ط١، ١٩٦٧، ص٧، ١٢، ١٥، ١٦.

(٧٠) المعجم اللغوي التاريخي، تأليف: أ. فيشر، ص٢٠.

(٧١) من قضايا المعجم العربي قديماً وحديثاً، د. محمد رشاد الحمزاوي، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ص٤٧.